الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والأربعون

الوثائق الرسمية *

اللجنة الخامسة
الجلسة ٥١
المعقودة يوم الاثنين
١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨
الساعة ١٨/٠٠
نيويورك

UN LIBRARY
JAN 17 1989
UNISA COLLECTION

محضر موجز للجلسة الحادية والخمسين

الرئيس : السيد أوكيو (كينيا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية : السيد مسيلي

المحتويات

البند ١١٦ من جدول الأعمال : الأزمة المالية للأمم المتحدة (تابع)

البند ٥٠ من جدول الأعمال : الأزمة المالية الراهنة للأمم المتحدة (تابع)

البند ١٣٠ من جدول الأعمال : جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة (تابع)

البند ٤٩ من جدول الأعمال : استعراض كفاءة الاداء الاداري والمالي للأمم المتحدة (تابع)

البند ١١٤ من جدول الأعمال : الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٨ - ١٩٨٩ (تابع)

الآثار الادارية والمالية المترتبة على التوصيات والقرارات الواردة في تقرير لجنة الخدمة المدنية الدولية (A/43/30) فيما يتعلق بالبند ١٣٣ من جدول الأعمال (تابع)

مشروع تقرير اللجنة الخامسة

إكمال أعمال اللجنة

../..

Distr. GENERAL
A/C.5/43/SR.51
30 December 1988
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٨/٣٠

البند ١١٦ من جدول الاعمال : الازمة المالية للامم المتحدة (تابع) (A/C.5/43/L.21)

البند ٥٠ من جدول الاعمال : الازمة المالية الراهنة للامم المتحدة (تابع) (A/C.5/43/L.22)

١ - السيد سينغ (فيجي) : قدم مشروعي القرارين A/C.5/43/L.21 و L.22 ، ولاحظ ان عدة وفود ، بما في ذلك وفده ، قد أعربت عن رأي مفاده أن البندين قيد النظر يمكن إدماجهما ، وأنهم قدموا ، لذلك ، قرارا واحدا أثناء المشاورات غير الرسمية . ولكن لم يتم التوصل الى توافق في الآراء بشأن ذلك القرار . ولا يختلف القراران اللذان قدما في نهاية الامر كثيرا في جوهرهما عن تلك التي اعتمدت في العام السابق . وأعرب عن الأمل في أنهما سيعتمدان بتوافق الآراء بما أنهما مقتضبان وغير مثيران للجدل .

٢ - اعتمد مشروعا القرارين A/C.5/43/L.21 و L.22 بدون تصويت .

٣ - السيد فونتين أورتيز (كوبا) : تحدث تعليلا للموقف ، فقال إن بعض وجهات النظر التي أعربت عنها فيجي هي آراء فردية ولا تعكس بقدر كاف اتجاه المناقشات غير الرسمية . وإن من المفهوم لدى وفده أن أغلبية الوفود لم توافق على إدماج البندين . وأعرب عن أمله في أن إدراج البند المتعلق بالازمة المالية الحالية لن يكون ضروريا في الدورة القادمة لزوال أسبابه .

البند ١٢٠ من جدول الاعمال : جدول الانصبة المقررة لقسمة نفقات الامم المتحدة (تابع) (A/C.5/43/L.17)

٤ - السيد فاهر (كندا) : قدم مشروع القرار A/C.5/43/L.17 وقال إنه وثيقة أطول وأشمل مما هو الحال في العادة ، الامر الذي يعكس صعوبة إعداد قرار تتوافق حوله الآراء وحقيقة أن جدول الانصبة المقررة والمبادئ التوجيهية الشاملة للمنهجية قد ضُما في قرار واحد . ولاحظ أنه لم يتم اعتماد الجدول بتوافق الآراء خلال عشرين سنة على الاقل .

(السيد فاهر ، كندا)

٥ - ومضى يقول إن كثير من الوفود كانت لديها تحفظات هامة في بداية المفاوضات حول الجدول الذي اقترحته لجنة الاشتراكات على النحو الوارد في الوثيقة A/43/11 . وقد تقرر لذلك التركيز على مسألتين هما اعتماد الجدول لعام ١٩٨٩ وما بعده وإعداد المبادئ التوجيهية التي ستؤدي الى منهجية مقبولة ومحسنة .

٦ - واستطرد يقول إن الفقرة ١ من الجزء ألف قد اعتمدت الجدول الذي اقترحته اللجنة لعامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠ ، وأيضا لعام ١٩٩١ ما لم تتم الموافقة قبل ذلك على جدول جديد من جانب الجمعية العامة بناء على توصية لجنة الاشتراكات ، عملا بالجزء باء من مشروع القرار . وقد قُصد من الفقرة أن تنقل الى لجنة الاشتراكات مقدار الاستعجال الذي تعلقه الجمعية العامة على منهجية منقحة لحساب الجدول .

٧ - وأردف قائلا إن الفقرة ٢ طلبت الى لجنة الاشتراكات أن تنظر في الاحتجاجات المقدمة من الدول الاعضاء بشأن الانصبة المقررة لكل منها ، وأن تبلغ الجمعية العامة في دورتها الرابعة والاربعين بتوصياتها بشأن التسويات الممكنة . وقد كان هناك تفاهما واضحا عند اعتماد الفقرة أنه لا يمكن زيادة النصيب المقرر لدولة ما إلزاميا . وسيتم الاجراء بالنسبة الى التسوية وفقا لولاية لجنة الاشتراكات ونظامها الداخلي كما هو مبين في المادة ١٦٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة . وتخضع الفقرتان ٣ (أ) و (ج) لأي تغيير في التوقيت في اعتماد جدول جديد وفقا للفقرة ١ . وقد استخدمتا صيغة نموذجية على أساس القرارات السابقة وقد أخذتا من مشروع القرار الوارد في تقرير لجنة الاشتراكات .

٨ - وختم حديثه قائلا إن الجزء باء من فقرات الديباجة يوضح أن الجمعية العامة تضع في اعتبارها الآراء المعرب عنها في اللجنة الخامسة خلال الدورة الحالية ، لاسيما عن الحاجة الى تحسين كبير في المنهجية والمعايير القائمة لتحديد جدول الانصبة المقررة . وأكدت فقرات المنطوق من جديد أن قدرة الاعضاء على الدفع هي المعيار الاساسي لتحديد جدول الانصبة المقررة وطلبت الى لجنة الاشتراكات أن تضطلع باستعراض شامل لجميع جوانب المنهجية القائمة ، بغية ضمان العدل والانصاف في الجدول وجعل المنهجية واضحة وسهلة الفهم ومستقرة عبر الزمن وبسيطة الى الحد الممكن . وقد طُلب الى اللجنة على وجه التحديد أن تنفذ استعراضها في ضوء المقترحات المقدمة في اللجنة الخامسة . وتحيط الجمعية علما في الجزء جيم من مشروع القرار بالمقترحات

(السيد فاهر ، كندا)

الواردة في تقرير لجنة الاشتراكات فيما يتعلق بإجراءات جباية الاشتراكات من الدول غير الاعضاء .

٩ - الرئيس : قال إن من المفهوم لديه أنه في حالة اعتماد اللجنة لمشروع القرار ، لاسيما الجزء باء ، فلن يلزم رصد أي اعتماد اضافي تحت الابواب ١ أو ٢٩ من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٨ - ١٩٨٩ .

١٠ - اعتمد مشروع القرار A/C.5/43/L.17 .

١١ - السيد اراستو (جمهورية إيران الإسلامية) : تكلم تعليلا للموقف فقال إن وفده قد اعترض منذ البداية على جدول الانصبة المقررة المقترح لأن الجدول مناقض لمبادئ الأمم المتحدة . ولكنه اشترك في اعتماد مشروع القرار لانه يعتقد أن الامم المتحدة ينبغي أن تعمل على أساس توافق الآراء .

١٢ - السيد اكيموتو (اليابان) : قال إن وفده انضم الى توافق الآراء في روح من التعاون ، على الرغم من أن لديه تحفظات هامة حول الجزء باء ، في جملة أمور ، لانه متناقض ومحيِّر الى حد ما . فإن وفده لا يستطيع أن يقبل أنه ينبغي استعراض المنهجية والمعايير الأساسية كلما تم الإعراب عن عدم الرضى عن جدول معين للانصبة المقررة . ومما يزعج اليابان بصورة خاصة اتجاه بعض البلدان الى أن تعزو الزيادات في معدلات الانصبة المقررة الى عدم انصاف أو ظلم وقصور المنهجية ، في حين أن الزيادات ترجع عمليا الى تغييرات في اقتصادات تلك البلدان . إن قيمة المنهجية الحالية يمكن تقديرها فقط إذا نظرنا اليها على مدى فترة طويلة من الزمن . وذكر أن وفده كان سيموت معارضا للفقرتين الفرعيتين ٢ (د) '١' و '٢' المتعلقتين بفترة الأساس الاحصائي ومشروع تجنب التغييرات المفرطة ، في حالة طرحهما للتصويت .

١٣ - ومضى يقول إن وفده يجد صعوبة خاصة بالنسبة للفقرة الفرعية ٢ (هـ) من الجزء باء خصوصا مطالبة لجنة الاشتراكات بالحد من استخدام التسويات المخصصة في إعداد الجدول الى أدنى حد ممكن . وأضاف أن ذلك النص ضار بصفة خاصة بمصالح البلدان النامية وسوف يستخدم كذريعة من قبل البعض لرفض التخفيف . إن منهجية كاملة أو شبه كاملة غير ممكنة . ولهذا السبب برهن التخفيف دائما على ضرورته وفائدته . ومن جهة

(السيد اكيموتو ، اليابان)

أخرى ، يؤيد وفده الاشتراط في تلك الفقرة الفرعية بأنه ينبغي أن تجرى التسويات المخصصة على أساس اعتبارات موضوعية ورشيدة وواضحة . وينبغي إيلاء اهتمام خاص للبلدان النامية الاكثر فقرا عند إجراء تلك التسويات . وينبغي للجنة الاشتراكات أن تولي هذه المسألة أولوية في دورتها القادمة عند العمل بمقتضى الطلب الوارد في الفقرة ٢ من الجزء ألف .

١٤ - وختم حديثه قائلا إن وفده يؤيد تأييدا تاما وجهة النظر التي أعربت عنها بنغلاديش خلال المناقشات غير الرسمية بأن أية منهجية منقحة توصي بها لجنة الاشتراكات ينبغي أن تعتمدها اللجنة الخامسة بتوافق الآراء .

١٥ - السيد منيّر (الكويت) : أعرب عن ارتياحه لاعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء لانه يعكس وحدة اللجنة الخامسة فيما يتعلق بالالتزامات المالية للدول الاعضاء . وقال إن وفده يعارض بشدة التخفيف من حيث المبدأ ، ويشعر أنه ينبغي أن يقوم على معايير واضحة متى كان لازما . ولهذا فإنه يعتبر أن الجزء باء من مشروع القرار يتضمن عناصر قيّمة .

١٦ - السيد لعجوزي (الجزائر) : قال إن وفده يرحب باعتماد مشروع القرار . ولكنه لا يفهم الأسباب التي دعت إلى زيادة الاشتراكات المقررة للجزائر بالنظر إلى أزمة النفط وركود اقتصادها . وأضاف أن لجنة الاشتراكات عليها أن تأخذ القيود المالية في الاعتبار عند اتخاذ قرار بشأن جدول الانصبة المقررة وأن تبني قراراتها على قدرة البلدان النامية على الدفع . وأكد أن الجزائر تشعر أن الجزء باء من مشروع القرار سوف يمكّن الجمعية العامة من تحسين منهجيتها لحساب الجدول ، خاصة لفائدة البلدان النامية .

١٧ - السيد ميشالسكي (الولايات المتحدة الامريكية) : قال إن مشروع القرار A/C.5/ 43/L.17 لن يُحسن منهجية تحديد جدول الانصبة المقررة أو يُحدث اتفاقا أوسع نطاقا بشأن الجداول المقبلة . فهو لا يُبسّط المنهجية ولا يسمح للجنة الاشتراكات ، وهي هيئة خبيرة ، بأن تعمل بأدنى حد ممكن من التدخل من جانب الجمعية العامة . وذكر أن وفده يعترض على الفقرة ١ من الجزء باء حيث أنه لم يقبل أبدا بدون تحفظ معيار القدرة على الدفع . وفي حين أن الفقرة ٢ تعكس آراء مشتركة على نطاق واسع ، إلا أنها تبدو مناقضة للفقرات التي تليها ، إذ تطلب دراسات يمكن أن تؤدي في الواقع

(السيد ميشالسكي ، الولايات
المتحـــــدة الامريكيـــــة)

إلى منهجية أكثر تعقيدا وليست أكثر عدالة بالضرورة . وقد فشل كثير من تلك الدراسات بالفعل لا لخطأ لجنة الاشتراكات بل بالاحرى بسبب الافتقار إلى بيانات كاملة . وقد تسهم الدراسة المتعلقة بالتحسينات في توفر بيانات الدخل القومي وقابليتها للمقارنـــة (الفقرة ٢ (أ)) وحدها في تحسين المنهجية . وأعرب عن أسفه لأن مشروع القرار لم يشدد بدرجة أكبر على ذلك الجانب الحاسم من المنهجية . وأن الفقرة ٥ ، التي تسعى إلـــى تحويل جانب أعظم من عبء تمويل الامم المتحدة إلى مجموعة صغيرة من الدول الاعضـــاء ، لن تخدم مصالح المنظمة .

١٨ - السيد بازان (شيلي) : قال إن جدول الانصبة المقررة ينبغي أن يعكس قـــدرة الدول الاعضاء على الدفع . ويجب أن تكون منهجية تحديد الانصبة المقررة صريحة وواضحة وموضوعية . وينبغي استخدام التسويات الاضافية فقط عندما لا تكون القدرة على الدفـــع منعكسة بصورة دقيقة في الجدول . ويجب أن تطبق على نحو متسق وأن تُفسر بوضـــوح . إن التسويات الاضافية التي طُبقت في الجدول الاخير لم تُفسر بوضوح في تقرير لجنـــة الاشتراكات . فهي لم تُصحح أوجه القصور في المنهجية الحالية ولم تعكس قدرة الـــدول الاعضاء على الدفع . وقد انضم وفده على الرغم من ذلك إلى توافق الآراء بناء علـــى مفهوم أن لجنة الاشتراكات سوف تنقح منهجيتها تمشيا مع المعايير التي وضعت في مشروع القرار .

١٩ - السيد حميده (الجماهيرية العربية الليبية) : قال إن وفده كان سيصوت معارضـا لجدول الانصبة المقررة لو كان قد طرح للتصويت . ذلك أن الزيادات المطردة في الانصبة المقررة للبلدان التي انخفض دخلها بصورة بالغة غير مقبولة .

٢٠ - وختم حديثه قائلا إن وفده قد انضم إلى توافق الآراء على أن يكون من المفهـــوم أن المنهجية الحالية سوف تُنقح . ومن المتفق عليه عموما أن المنهجية القائمـــة لا تعكس الوضع الاقتصادي العالمي الحالي ولا تأخذ في اعتبارها العوامل التي تؤثـــر تأثيرا ضارا على قدرة بعض البلدان على الدفع . وعلى سبيل المثال ، فإن المعـــدلات السلبية للتبادل التجاري جعلت ليبيا في وضع غير مؤات بينما كانت بلدان أخرى ضحايا لحالات الحصار أو التدابير والسياسات الاقتصادية التمييزية . وينبغي أن تكـــون المنهجية الجديدة عادلة وواضحة وموضوعية .

٣١ - السيد راليس (اليونان) : تكلم نيابة عن الدول الـ ١٢ الاعضاء في الاتحاد الاوروبي ، فقال إن هذه الدول قد انضمت إلى توافق الآراء ، وإن يكن بشيء من التردد ، من أجل بلوغ اتفاق عام بين الدول الاعضاء - وهو هدف كانت تأمل في تحقيقه بالانضمام إلى توافق الآراء بشأن القرار ٢١٨/٤٢ ، في العام السابق . وهي ترحب بأنه قد تمت الموافقة على قرار يعتمد جدول الانصبة المقررة بدون تصويت للمرة الاولى منذ سنوات عديدة .

٣٢ - وأردف يقول إن النصيب الجماعي للدول الاثنتي عشرة في الميزانية العادية للأمم المتحدة هو أعلى بكثير في الواقع من النسبة التي كان يمكن أن تقرر إذا ما طبقت المنهجية الحالية على نحو دقيق بدون عملية التخفيف . إن لدى الاثنتي عشرة دولة تحفظات هامة فيما يتعلق بتلك العملية .

٣٣ - وختم حديثه قائلا لقد قبلت الدول الاثنتا عشرة توافق الآراء بشأن الجزء بناء من مشروع القرار على الرغم مما لديها من تحفظات شديدة ، أملا في التوصل إلى نظام عادل يثبت استقراره مع مضي الزمن . فينبغي أن تبنى الانصبة المقررة على قدرة الدول الاعضاء على الدفع على نحو ما تنعكس في احصاءات الدخل القومي . وفي نفس الوقت ، ينبغي أن تكون المنهجية بسيطة وبدون عناصر فردية أكثر مما يجب . وينبغي أن يُبنى أي عنصر يدخل فيها على بيانات احصائية يمكن مقارنتها ومتسقة حتى يكون في المقدور مقارنة القدرة على الدفع لكل الدول الاعضاء .

٣٤ - السيد خان (المملكة العربية السعودية) : قال إن النصيب المقرر للمملكة العربية السعودية قد زاد بصورة مطلقة بنحو ٥١٧ ١ في المائة فيما بين ١٩٧٦ و ١٩٨٦ . ولم يخضع أي بلد آخر لمثل هذه الزيادة . وليس هناك ما يبرر التوصية الاخيرة للجنة الاشتراكات بزيادة النصيب المقرر لبلده بنحو ٥ نقاط مئوية . وعلى الرغم من الجهود التي بذلت أثناء عملية التخفيف لتوضيح القضية الفعلية ، فليس هناك بعد فهم كاف لأن الدخل القومي للمملكة العربية السعودية قد انخفض بصورة ملحوظة في السنوات الاخيرة . وذكر أن بلده ، وهو أحد المساهمين الطوعيين الرئيسيين ، لا يرغب بأي حال في أن يدفع أقل . ولكن ينبغي تقدير الاشتراكات بصورة عادلة ، بما أن الإنصاف قيمة تشمل كل جانب من جوانب عمليات الامم المتحدة .

٣٥ - وختم حديثه قائلا إنه ينبغي إدخال تعديلات ملائمة في حساب الدخل القومي للبلدان التي تعتمد بشدة على تصدير موارد طبيعية قليلة قابلة للنضوب . ذلك أن

(السيد خان ، المملكة العربيـــة السعوديـــة)

المنهجية الحالية تنحو للمغالاة في تقدير حجم دخول تلك البلدان . وأعلن أن وفـــده يرحب بطلب الدراسة الوارد في الفقرة ٣ (أ) من الجزء باء ، ويأمل أن تؤخـــذ الاستنتاجات في الاعتبار في تحديد جداول الأنصبة المقررة المقبلة .

٢٦ - السيد كبير (بنغلاديش) : قال إن وفده يفهم أن المنهجية وجدول الأنصبـــة المقررة المقبلين سوف يعتمدان أيضا بتوافق الآراء ، وأن بلده انضم إلى توافـق الآراء على الرغم من تحفظاته بشأن أجزاء من مشروع القرار . ذلك أن توافق الآراء ، كمـــا أشار ممثل اليابان ، يمثل أساسا ينبغي عليه تحقيق التقدم المقبل . ويأمل وفـــده أن تعطي لجنة الاشتراكات اعتبارا خاصا لمحنة البلدان الأقل نموا والبلدان التي تتعـــرض لكوارث طبيعية متكررة . (الوثيقة A/43/11 ، الفقرة ٤٧) . ويؤيد وفده كذلـــك آراء الوفد الياباني فيما يتعلق بالفقرة ٣ (هـ) من الجزء باء بشأن عملية التخفيف .

٢٧ - السيدة بيرنفوير (البرازيل) : قالت إن بلدها قد انضم إلى توافق الآراء علـــى أمل أن يقود إلى تحسين تمس الحاجة إلى إدخاله في منهجية تحديد جدول الأنصبـــة . وأضافت أن لدى وفدها تحفظات شديدة بشأن جدول للأنصبة يزيد العبء الملقى على كاهـــل الكثير من البلدان النامية ويخفض العبء الذي تتحمله بعض البلدان المتقدمة النمـــو في تفاض صارخ عن مبدأ القدرة على الدفع . إن اللجنة الخامسة بموافقتها على مشـــروع القرار ، توافق في الواقع على جدول تُسلم بأنه غير واف بالغرض (الجزء ألـــف ، الفقرة ٣) . ولهذا السبب أيدت البرازيل البديل المتمثل في اعتماد الجدول الحالـــي لعام ١٩٨٩ ، وتأمل في أن تعدّل لجنة الاشتراكات الجدول حسب الاقتضاء حتى يكـــون الجدول لعام ١٩٩٠ خاليا من التشوهات والأنصبة المقررة التي لا مبرر لها .

٢٨ - وأردفت تقول إن وفدها يأمل أن تلتفت لجنة الاشتراكات إلى ما قدمته الـــدول الأعضاء التي تأثرت قدرتها على الدفع بظروف خارجة عن إرادتها من احتجاجات تستنـــد إلى أساس سليم . وينبغي على الدول المتقدمة النمو التي هي في وضع يمكنها من تحمـــل نصيب أكبر من العبء المالي للمنظمة أن تبدي تفهما حتى تتمكن لجنة الاشتراكات ، فـــي دورتها التاسعة والأربعين ، من تعديل الأنصبة المقررة للبلدان المتأثرة بالتشوهـــات في الجدول الحالي . وما من شك في أن المنظمة ستفيد من اعتماد منهجية جديدة ، ترمـــي لتأمين الإنصاف والعدل ، في الدورة الخامسة والأربعين .

(السيدة بيرنفوير ، البرازيل)

٢٩ - وختمت حديثها قائلة إنه على الرغم من أن وفدها يجد صعوبة في الانضمام إلى توافق الآراء ، فإنه يرحب بالموافقة على مشروع القرار بدون إجراء تصويت . وإذا تم تطبيق ذلك الإجراء فيما يتعلق بالنفقات ، فينبغي تطبيقه على الدخل أيضا .

٣٠ - السيد غوبتا (الهند) : قال إن اعتماد جدول الانصبة المقررة بتوافق الآراء حدث تاريخي . وقد انضم وفده لتوافق الآراء على الرغم من تحفظاته فيما يتعلق بجوانب معينة من مشروع القرار . فلا يمكن ، سياسيا أو ماليا ، تبرير تناقص الانصبة المقررة للبلدان المتقدمة النمو مع تزايدها بالنسبة للبلدان النامية . إن بعض المعايير التي تستخدمها لجنة الاشتراكات في تحديد الجدول تعسفية وغير رشيدة . ولم يكن وفده سيؤيد مشروع القرار لو أنه طُرح للتصويت . وأشار إلى أن عملية التخفيف غير منصفة للبلدان النامية ، وأن وفده يأمل في أن تتخذ لجنة الاشتراكات توصيات محددة في دورتها التاسعة والاربعين وأن تقدم تلك التوصيات للجمعية العامة في دورتها الخامسة والاربعين . وينبغي أن تنبني مقترحات لجنة الاشتراكات لتحسين المنهجية الحالية على الجزء باء لمشروع القرار . ومن المأمول أن توافق اللجنة الخامسة على المنهجية المحسنة في الدورة الرابعة والاربعين مستلهمة نفس روح توافق الآراء التي أدت إلى اعتماد مشروع القرار A/C.5/43/L.17 .

٣١ - السيد ماوس (المكسيك) : قال إن وفده قد إنضم إلى توافق الآراء لان الجزء باء من مشروع القرار يتضمن مبادئ توجيهية لتنقيح كبير في المنهجية الحالية . وتلك المبادئ التوجيهية ضرورية لإنشاء منهجية مبنية على القدرة على الدفع . وأوجه النقص والتضارب في الجدول الوارد في الجزء ألف من مشروع القرار غير منصفة ولا تتفق والواقع الاقتصادي في بلدان كثيرة . وذكر أن وفده يأمل في أن تأخذ لجنة الاشتراكات في الحسبان المشاكل التي خلقتها المنهجية الحالية والصعوبات التي واجهتها وفود كثيرة في اعتمادها ، بما في ذلك وفد المكسيك .

٣٢ - وختم حديثه قائلا إن الدراسة التي طُلبت في الجزء باء ينبغي أن تقدم في أبكر تاريخ ممكن . لقد وافق وفده على الجزء ألف من مشروع القرار على أساس فهمه أنه سيتم الاضطلاع بالدراسة . وكون الجدول قد اعتمد دون تصويت لأول مرة منذ حوالي ٣٠ سنة يؤكد الأهمية التي تعلقها الدول الأعضاء على المبادئ التوجيهية لمنهجية جديدة .

البند ٤٩ من جدول الاعمال : استعراض كفاءة الاداء الاداري والمالي للامم المتحدة (تابع) (A/C.5/43/L.20)

٣٣ - السيد غوبتا (الهند) : قدم مشروع القرار A/C.5/43/L.20 ، فوجه الانتباه بصفة خاصة إلى الفقرة الاولى من الديباجة ، وإلى الفقرتين ٤ و ٥ . وقال إنه ينبغي إضافة عبارة "عن طريق الدفع الكامل والسريع للانصبة المقررة من قبل الدول الاعضاء ،" في نهاية الفقرة ١ . وينبغي حذف عبارة "المؤرخ في ٢١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧" في الفقرة ٣ . وينبغي حذف الفاصلة بعد عبارة "والتكاليف غير المتعلقة بالموظفين" في الفقرة ٩ .

٣٤ - واعتمد مشروع القرار A/C.5/43/L.20 دون تصويت

٣٥ - السيد بور (فرنسا) : قال إن وفده قد انضم إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار A/C.5/43/L.20 ، وطلب إلى الامانة العامة أن تتخذ الخطوات لجعل الصياغة الفرنسية للفقرة ٧ تتماشى بدقة أكثر مع الانكليزية .

٣٦ - الرئيس : قال إن الامانة العامة قد أحاطت علما بالطلب الفرنسي ، وستتخذ الاجراءات اللازمة .

البند ١١٤ من جدول الاعمال : الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩ (تابع)

الآثار الادارية والمالية المترتبة على التوصيات والقرارات الواردة في تقرير لجنة الخدمة المدنية الدولية (A/43/30) فيما يتعلق بالبند ١٣٢ من جدول الاعمال (تابع) (A/C.5/43/19)

٣٧ - الرئيس : قال إن مشروع القرار A/C.5/43/L.14 الذي اعتمدته اللجنة في اجتماعها السابق في إطار البند ١٣٢ من جدول الاعمال قد اعتمد ، كما يذكر الاعضاء ، بعض توصيات لجنة الخدمة المدنية الدولية ، ولم يعتمدها كلها ، وبالتالي فإن قرار اللجنة بشأن الآثار الادارية والمالية المترتبة على توصيات لجنة الخدمة المدنية الدولية لا يغطي إلا التوصيات التي اعتمدت في مشروع القرار . وأضاف أنه قد اتفق أيضا على أنه لن تكون هناك حاجة إلى اعتمادات إضافية في الوقت الحاضر في إطار الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٨ - ١٩٨٩ .

مشروع تقرير اللجنة الخامسة (A/C.5/43/L.15)

٣٨ - السيد تايول (أمين اللجنة) : لفت الانتباه إلى الوثيقة A/C.5/43/L.15 وقال إنه ينبغي أن تضاف عبارة "بما في ذلك الفوائد الناتجة عن فعالية تكاليف مساهمات الاصلاحات الادارية الجارية" في السطر الاخير للفقرة ٤٤ بعد عبارة "هذا المشروع" . وقال إنه في مشروع القرار "ثانيا" ، ينبغي أن يكون الرقم بالنسبة للاعتماد المنقح تحت الباب ١٠ هو ٠٠٠ ٦١٩ ٣٤ وأن يكون المجموع الكلي للاعتماد المنقح ٣٠٠ ٧٤٦ ٧٨٨ ١ .

٣٩ - السيدة دي رودريغيز (فنزويلا) (المقرر) : قالت في تقديمها لمشروع تقرير اللجنة الوارد في الوثيقة A/C.5/43/L.15 ، إنه ينقسم إلى أربعة أبواب . وذكرت أن الباب الاول يشرح هيكل التقرير ويتناول المسائل التنظيمية . ويعطي الباب الثاني تقديرات منقحة للمصروفات والايرادات التي وافقت عليها اللجنة الخامسة ، وكذلك الآثار المالية للقرارات التي أوصت بها لجان رئيسية أخرى ووافقت عليها بعد ذلك الجمعية العامة . ويتضمن الباب الثالث استعراضا للموضوعات الخاصة التي نظرت فيها اللجنة الخامسة ويشير إلى المقررات التي اعتمدتها فيما يتعلق بكل منها . وأخيرا ، يتضمن الباب الرابع مشروعي قرار ومشروع مقرر توصي اللجنة الجمعية العامة باعتمادها .

٤٠ - واعتمد مشروعا القرار "أولا" و "ثانيا" بدون تصويت .

٤١ - الرئيس : قال إنه إذا لم يسمع اعتراضات فسيعتبر أن اللجنة ترغب في اعتماد مشروع المقرر الوارد في الفقرة ٥٢ ومشروع التقرير ككل .

٤٢ - وقد تقرر ذلك .

٤٣ - السيد كينشن (المملكة المتحدة) : تحدث توضيحا لموقف وفده ، بعد اتخاذ القرارات ، فقال إن وفده قد اضطر ، مرارا ، في السنوات الاخيرة إلى الاعراب عن عدم ثقته في الميزانيات والتقديرات المنقحة المتتابعة بإحجامه عن دعمها . وأضاف أن وفده قد صوت ، مع ذلك ، مؤيدا الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٨٨-١٩٨٩ استجابة لنداءات الامين العام من أجل التوصل إلى اتفاق واسع النطاق وكإيماءة بالالتزام بمستقبل المنظمة .

٤٤ - ومضى يقول إنه من الضروري تنفيذ برنامج الاصلاح تنفيذا كاملا ، وهو يقدّر في

(السيد كينشن ، المملكة المتحدة)

هذا الصدد جهود الأمين العام . وأضاف أنه لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله من جانب الدول الأعضاء من أجل تحقيق التزامها بدعم قرار الجمعية العامة ٤١/٢١٣ . وقال إنه من المخيب للآمال أن أهداف ذلك القرار لم تؤخذ في الاعتبار بشكل كامل في تحديد المستوى الاجمالي للتقديرات المنقحة الحالية . وأشار إلى أن هناك حاجة إلى تقييدات أكبر للميزانية . وذكر أن زيادة اعتمادات السفر والخبراء الاستشاريين هو ، في ضوء ذلك ، أمر مخيب للآمال بصورة خاصة . وأضاف أنه يستحيل ، بنفس القدر ، أن تبرر في الوقت الحاضر المصروفات الاضافية المطلوبة لإنشاء نظام متكامل للمعلومات الادارية ، إذ ينبغي أن تخطط وتنفذ جميع الأنشطة مع إيلاء الاعتبار اللازم لفعالية التكاليف وعلى أساس إتاحة المعلومات المالية المناسبة للدول الأعضاء .

٤٥ - واختتم حديثه قائلا إنه لا تزال تساور وفده كثير من الظنون فيما يتعلق بالتقديرات المالية وببعض الاتجاهات التي تم الاعراب عنها في اللجنة الخامسة وهما أمران يصعب ، فيما يبدو ، التوفيق بينهما وبين الالتزام اللازم بالاصلاح . واستدرك قائلا إنه يعترف ، على الرغم من ذلك ، بأن تقدما قد أُحرز وأن جميع المشتركين كانوا راغبين في المساهمة بشكل ما .

٤٦ - السيد ميشالسكي (الولايات المتحدة الأمريكية) : تحدث توضيحا لموقف وفده ، بعد اتخاذ القرارات ، فقال إن الاعتمادات المنقحة للفترة ١٩٨٨-١٩٨٩ ، التي أوصت بها اللجنة الخامسة ، تزيد بنسبة ١,١ في المائة تقريبا عن المستوى الاولي الذي ووفق عليه في الدورة الثانية والاربعين للجمعية العامة . وقال إن حوالي ثلاثة أرباع تلك الزيادة تتعلق بالجهود المبذولة لحل النزاعات في أفغانستان والصحراء الغربية ، الأمر الذي تؤيده بلاده . وأضاف إن باقي الزيادة يتعلق بأنشطة جديدة ، وأن وفده كان سيصوت في هذا الصدد إلى جانب إنشاء النظام المتكامل للمعلومات في حالة ما إذا كان قد تم استيعاب تكاليف البدء . وذكر أن جزءا كبيرا من المصروفات الاضافية قد تُرسل عموما لأنشطة لها أهمية حيوية أو قد تساعد في تعزيز المنظمة . وأضاف أن هذا يمثل تحولا هاما عن السنوات السابقة عندما كان تتم الموافقة على الأموال الإضافية لأنشطة ذات فائدة هامشية مؤدية إلى انقسامات سياسية في بعض الحالات .

٤٧ - ومضى يقول إن موجز الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٨٨-١٩٨٩ ولصندوق الطوارئ يتيح زيادة إمكانية التنبؤ بمستوى الموارد . وبصفة خاصة فإن صندوق الطوارئ سوف يزيل فكرة الاضافات غير المستوعبة للميزانية . وقال إنه لو كانت الموافقة قد تمت

(السيد ميشالسكي ، الولايات المتحدة الامريكية)

على ذلك الصندوق للفترة ١٩٨٨-١٩٨٩ على المستوى الذي أوصى به الامين العام ، لكان ذلك كافيا لتمويل الإضافات للميزانية التي ووفق عليها في الدورتين الثانية والاربعين والثالثة والاربعين والتي تقع في نطاق المبادئ التوجيهية المقررة .

٤٨ - واختتم حديثه قائلا إن بلاده قد انضمت لتوافق الآراء اعتقادا منها بان الاعتمادات المنقحة تعكس التقييد المستمر من جانب الامين العام والدول الاعضاء . وأضاف أنه ، كان بالإمكان ، في نفس الوقت ، بذل جهود أكبر للحد من الزيادة الاجمالية في الميزانية .

٤٩ - السيد مايولي (إيطاليا) : تحدث توضيحا لموقف وفده ، بعد القرارات ، فقال إن بلاده قد انضمت لتوافق الآراء بالنظر إلى الحاجة لإنهاء أعمال اللجنة . وأضاف أنه مع ذلك طلب ، مرة ثانية ، إلى اللجنة أن توافق على قرارات هامة بناء على وثائق لم يُتح لها الوقت لقراءتها بعناية . وقال إنه لذلك السبب ، ولاسباب موضوعية أخرى ، كان وفده سيمتنع عن التصويت فيما لو كان قد تم التصويت على القرارات ، وأن ذلك الاجراء يتماشى مع موقف بلاده فيما يتعلق ببعض الاعتمادات التي تقررت بصورة منفصلة . وأضاف أنه علاوة على ذلك تقلص تمثيل إيطاليا في الأمانة العامة على الرغم من أن نصيبها المقرر في الميزانية قد زاد ، وأن هذا مصدر لعدم الرضا .

٥٠ - واختتم حديثه قائلا إن وفده لا يزال يؤيد بشبات أنشطة الأمم المتحدة ويثق في أن عملية الاصلاح الجارية سوف توفر للدول الاعضاء منظورا واضحا للعلاقة بين الميزانية وأنشطة المنظمة ، مما يسمح لها بإجراء التعديلات المماثلة في ميزانياتها الخاصة .

استكمال أعمال اللجنة

٥١ - الرئيس : أعرب عن ارتياحه لنتيجة مداولات اللجنة في الدورة الحالية . وقال إن اعتماد قرارات هامة بدون إجراء التصويت يؤكد أن عملية الاصلاح تسير في الاتجاه الصحيح . وأضاف أن أعمال اللجنة قد أُديرت في جور ودي بنّاء وأنه يامل في أن تسود تلك الروح في المستقبل .

٥٢ - وبعد تبادل المجاملات ، أعلن الرئيس أن اللجنة قد استكملت أعمالها إلى حين استئناف الدورة الثالثة والاربعين .

رفعت الجلسة الساعة ٢٠/٥٠